وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاربعاء
التاريخ :	١٤-٤-٢٠٢١

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الرومي: طلب عزل الرئيس خطأ وباطل

أعرب وزير العدل عبدالله الرومي عن ألمه لهذا «الشق» في موضوع الديمقراطية، معقباً: «نختلف لكن بدون أن نتعدى بكلام جارح، ومع التقدير لمقدمي طلب عزل الرئيس فهو بند غير موجود في جدول الأعمال». 02

الرومي: طلب عزل...

ولابد من التصويت أولاً على فتح بند ما يستجد من أعمال ثم

التصويت على إدراج الطلب».

وأضاف أن «رئيس المجلس مدته 4 سنوات، ولا يوجد نص يشير إلى عزل عضو أو رئيس»، معتبراً أن «الطلب في مبدئه خطأ وباطل».

وكان النائب عدنان عبدالصمد قال: «الحقيقة مللنا من أسلوب التعامل في المجلس، وليس من حق الرئيس أن يدرج طلب العزل، فهذه بدعة دستورية»، أما أن «تستقيل أو تتنحى عن الرئاسة فهذا أمر آخر، لكن إدراج هذا الطلب غير دستوري، وأدعو الحكومة لأن تبدي رأيها، كما أدعو الأخ الرومي أن يقول رأيه».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	١,٢	٤٧٠٧

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ضمن خطة يُتوقع إنجازها العام المقبل

«المقاصة» سترتبط إلكترونياً مع «العدل» و«التجارة» و«المدنية»

| كتب علاء السمان |

تعمل الشركة الكويتية للمقاصة على تفعيل خطة لربط أعمالها مع 3 جهات حكومية تتمثل في وزارتي التجارة والصناعة ووزارة العدل، إضافة إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ضمن إجراءات الميكنة التي تهتم بها الشركة وفقاً لإستراتيجيتها المعتمدة.

وقالت مصادر مطلعة لـ«الراي» إن لدى «المقاصة» خطة واضحة تعمل إدارتها التنفيذية على تطبيقها بعد تحديث تفاصيلها الفنية بموافقة مجلس الإدارة، لافتة إلى أن الربط مع «التجارة» سينظم عمليات التعامل مع الشركات المُدرجة وغير المُدرجة المرتبطة أعمالها بالوزارة في إجراءات وتفاصيل مختلفة.

وأشارت إلى أن الربط سينظم آلية حفظ سجلات مساهمي الشركات غير المُدرجة التي تخضع لرقابة «التجارة»، بخلاف بياناتها المالية الفصلية والسنوية، حيث تقدم «المقاصة» خدمات أمانة الحفظ لمئات الشركات، العديد منها غير مُدرجة ولا تخضع للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية، ولا تقع تحت مظلة منظومة سوق المال.

وأكدت المصادر أن خضوع تلك الشركات لرقابة «التجارة» يستوجب التنسيق المسبق في شأن التطورات التي تشهدها ملكياتها ورؤوس أموالها وبياناتها، وما يطرأ على دفاتر المساهمين، مبينة أن عمليات الربط بين «المقاصة» ووزارة العدل ستضع نطاقاً تنظيمياً إلكترونياً لعمليات الحجوزات التي تصدر من إدارة التنفيذ بـ«العدل» في شأن حصص وملكيات وأسهم مملوكة لشركات ومساهمين ومتداولين في البورصة، مُدرجة ضمن حساباتهم، حيث يستدعي التعامل مع قرارات «التنفيذ» إجراءات ودورة مستندية مطولة، في حين أن الربط الآلي بين الجهتين سيقلص تلك الدورة ويجعل الإجراءات أسرع وأدق.

تسييل الرهونات

وأشارت إلى أن هناك مهام تتعلّق بالتعامل مع الرهونات وتسييلها وفاءً لمديونيات، إلى جانب تطبيق الأحكام القضائية الصادرة بحق متعاملين في السوق، منوهة بأن كل ذلك يستدعي تعاملاً على مدار الساعة بين «المقاصة» و«العدل»، حيث سيكون للربط انعكاسات إيجابية كبيرة لاسيما وأن المهام التي تتطلب تنفيذاً تصل قيمتها إلى عشرات الملايين من الدنانير، ما يتطلب دقة وفاعلية وسرعة في آن واحد.

وحول الربط بين «المقاصة» و«المعلومات المدنية»، أفادت المصادر بأنه سيوفر بيانات دقيقة تتعلّق بحالات الوفاة والمواليد وعدد المواطنين بشكل آلي، ما يمنح مساحة لتنظيم أكبر لحسابات التداول وتجميدها في حالة الوفاة، فيما أن عناوين المتداولين تمثل أهمية للتأكد من صحة بيانات العملاء.

ولفتت المصادر إلى أن خطة «المقاصة» بعيدة المدى ولا تقتصر على فترة زمينة مُحددة، مشيرة إلى أن عمليات الربط التي يُجهّز لها بالتنسيق مع تلك الجهات قد ترى النور العام المقبل 2022، وذلك بعد استيفاء المطلوب والتأكد من دقة الأعمال المقدمة بعد إجراء التجارب.

يُذكر أن «المقاصة» اجتهدت خلال الفترة الماضية لعمل الربط اللازم مع «المعلومات المدنية»، خصوصاً أن طرح الشركات المساهمة العامة للمواطنين مثلاً يحتاج لتحديث مستمر للبيانات، وكذلك في حالات الإرث لمعرفة المستفيدين منه بعد الوفاة وغيرها من التفاصيل، إلا أن العملية ستأخذ شكلاً آخر في ظل الربط الرباعي المستهدف.

> الرهونات وإجراءات التنفيذ على ملكيات المستثمرين تستدعي الميكنة

> الربط مع «التجارة» يشمل ما يطرأ على سجلات الشركات غير المدرجة من تطورات

ضم جهات أخرى

ذكرت المصادر أن التطورات التي تشهدها منظومة السوق تستوجب مواكبة مستمرة لما تشهده الجهات الحكومية الثلاث التي تعمل «المقاصة» على الربط معها، فيما سيظل باب ضم جهات أو وزارات أخرى للربط مواربا في ظل التوسعات التي تقوم بها «المقاصة» محلياً، وفي عمليات التقاص الخليجي والعربي عبر «آربتراج» وغيره من المهام الإستراتيجية التي تقوم بها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	٨	١٥١٤١

القدس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

206 شكاوى إلى القضاء في مارس

أحالت الهيئة العامة للقوى العاملة 206 شكاوى عمالية في القطاع المنزلي إلى القضاء خلال شهر مارس الماضي.

وبينت إحصائية صادرة عن الهيئة أمس، أن فرق إدارة العمالة المنزلية في الهيئة تمكنت من حل 151 شكوى ودية، وجرى تحصيل 2484 ديناراً كأموال مستحقة للعمالة مقابل 14835 ديناراً لأصحاب العمل.

وذكرت الهيئة أنه تم تسجيل 362 طلب شكوى عمالة منزلية في مارس الماضي.

وتابعت: هناك 364 مكتباً تعمل في مجال استقدام العمالة المنزلية مسجل عليها 1533 عاملاً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	٣	١٠٧٣

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ضبط مواطن اعتدى على شرطي وأتلف زجاج «نيابة»

مبارك التنيب

أقر مواطن 28 عاما أمام رجال الإدارة العامة للمباحث الجنائيــة بأنه اعتدى على شــرطي وأتلــف زجاج باب نيابة حولي بالطابق الثاني، مبررا ما صدر عنه بلحظة غضــب لم يتحكم فيها بســلوكه. وإزاء اعتراف المواطن تم اغلاق ملف القضية والذي حمل رقم 2020/107 جنح ميدان حولي بإحالة المتهم الى المحكمة.

وبحســب مصدر امني لـ «الأنباء» فإن شرطيا يعمل في نيابة حولي ابلغ عن تعرضه للاعتداء من قبل شاب كويتي وان الشاب لم يعتد عليه فحسب بل اتلف زجاج باب يخص نيابة حولي يقع في الطابق الثاني وان زملاءه سيطروا على المتهم.

وأضاف المصدر: احيلــت القضية الى المباحث الذين اعادوا الاستماع الى اقوال وإفادات شهود الواقعة والذين اتفقوا على ما ذكره الشرطي، وبإعادة التحقيق مع المتهم اعترف بالإتلاف العمدي ومقاومة رجال الامن.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	١١	١٦١٤٣

الأنباء

احكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

البراءة لمشعوذة من التدليس والنصب ولوافدين من سرقة رمال بـ 30000 دينار

عبدالله قنيص

المحامي عمر القناعي

قضت محكمة الجنح ببراءة وافدين من سرقة رمال تقدر بـ30 الف دينار وألغت حكم اول درجة بإدانتهما بالحبس لـ3 سنوات. كان الادعاء العام اسند للوافدين سرقة الرمال وعليه قضت محكمة أول درجة بحبس المتهمين ثلاث سنوات والإبعاد عن البلاد، فطعن على الحكم المحامي عمر القناعي وترافع أمام محكمة الاستئناف مرافعة شفوية مطولة، ودفع من خلالها بعدم معقولية الواقعة وبعدم صحة الاتهام كذلك دفع بعدم جدية التحريات، وقدم مذكرة بدفاعه متضمنة في ختامها البراءة للمتهمين، وعليه قضت محكمة الجنح المستأنفة بتعديل الحكم من الحبس ثلاث سنوات إلى البراءة.

من جهة اخرى قضت محكمة الاستئناف بتعديل حكم حبس سنة إلى البراءة من تهمة النصب والشعوذة.

كان الادعاء العام اسند إلى المتهمة تهمة النصب والاحتيال على أخرى بشأن قدرتها على علاجها من أعمال الستر وتسليمها مالا إلى الغير بقصد التدليس والنصب، وعليه قضت محكمة أول درجة بحبسها سنة مع الشغل، فطعن على الحكم المحامي عمر القناعي وترافع مرافعة شفوية، ودعمها بمذكرة تناولت انتفاء أركان الجريمة وعدم جدية التحريات ودفوع جوهرية أخرى، وعليه قضت محكمة الجنح المستأنفة بتعديل الحكم إلى براءة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	١١	١٦١٤٣

محكمة الوزراء حظرت النشر بقضية «صندوق الجيش»

جابر المبارك إلى السجن

■ إعادة خالد الجراح و3 متهمين إلى «المركزي»

■ 4 متهمين إلى منازلهم.. وتأجيل المحاكمة إلى 27 الجاري

القبس- خاص

في أول جلسة لها بقضية «صندوق الجيش»، قررت محكمة الوزراء، أمس، حظر النشر في القضية، وحبس رئيس الوزراء السابق جابر المبارك، المتهم فيها احتياطيا، والذي حضر الجلسة وطالب برفع منع السفر عنه لاستكمال علاجه في الخارج.

كما قررت المحكمة إعادة وزير الدفاع والداخلية السابق الشيخ خالد الجراح و3 متهمين آخرين إلى السجن المركزي، بينما سمحت لـ4 متهمين آخرين بمغادرة الجلسة والعودة إلى منازلهم، وتأجيل المحاكمة إلى يوم 27 الجاري.

وحضر المتهمون جميعاً، وأولهم جابر المبارك، وسط حراسة أمنية مشددة، للجلسة التي بدأت بسؤال المتهمين عما نسب إليهم من تهم، حيث أنكروها.

وكان المتهمون، وهم المبارك والجراح، و7 آخرون، قد طلبوا من المحكمة بأن تكون الجلسة سرية، وأن يستمر قرار حظر النشر في القضية. كما طلب المبارك رفع قرار منع السفر عنه، فيما طالب الجراح بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	٢	١٠٧٣

الجريدة

احكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

صدور أحكام ضد «الأولى للاستثمار»... والشركة تستأنف

قالت شركة الأولى للاستثمار، إنه صدر حكم ضدها لمصلحة أحمد الحمد يقضي ببطلان عقد شراء أسهم وإدارة محفظة أوراق مالية، وإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعي مبلغ 3 ملايين دينار والمصروفات والاتعاب.

وأفادت الشركة بأنه صدر حكم ضدها لمصلحة شركة مسعى العقارية ببطلان عقد شراء أسهم وإدارة محفظة أوراق مالية، وإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعي مبلغ 1.5 مليون دينار والمصروفات والأتعاب.

كما صدر حكم لمصلحة شركة مشاعر القابضة ضد «الأولى» يقضي ببطلان عقد شراء أسهم وادارة محفظة أوراق مالية، والزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعي مبلغ 1.08 مليون دينار والمصروفات والأتعاب.

وأضافت «الأولى» أن حكما آخر صدر لمصلحة محمد عبدالرحمن الشايع يقضي ببطلان عقد شراء أسهم وادارة محفظة أوراق مالية، وإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعي مبلغ 1.74 مليون دينار والمصروفات والأتعاب.

ولفتت إلى أنه صدر حكم لمصلحة شركة بيت الاستثمار الخليجي يقضي ببطلان عقد شراء أسهم وادارة محفظة أوراق مالية، وإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعي مبلغ 1.73 مليون دينار والمصروفات والأتعاب.

وأشارت الشركة إلى أنه تم أخذ مخصصات في فترات سابقة، وسيتم الطعن على هذه الأحكام بالاستئناف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	١٠	٤٧٠٧

الوسط

احكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حظر النشر في قضية «صندوق الجيش»

قررت محكمة الوزراء برئاسة المستشار بدر الصرعاوي أمس حبس سمو رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ جابر المبارك احتياطياً، ورفضت المحكمة اخلاء سبيل وزير الداخلية السابق الشيخ خالد الجراح مع قياديين اثنين، على ذمة قضية صندوق الجيش. وحددت المحكمة جلسة 27 الجاري لاطلاع الدفاع على ملف القضية، كما قررت حظر النشر في القضية بعد مطالبة الدفاع عن المبارك والجراح عقد جلسات المحاكمة بشكل سري.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	١	٤٧٤٥

الوسط

مجلس الأمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الغانم: انتخبت رئيساً رغم «الباركود» والضغوطات.. وطلب العزل غير لائحي

مجلس الأمة يرفض طلب إعفاء رئيس المجلس بـ 32 صوتاً

رياض عواد

واصل مجلس الأمة في جلسته العادية امس على 8 رسائل، وأجل البت في رسالة تشكيل لجنة برلمانية مؤقتة لمتابعة إجراءات الحكومة بشأن كورونا واطلع على رسالتين من سمو أمير البلاد، وسمو ولي العهد بشكر ان فيهما رئيس و اعضاء المجلس على التهنئة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، وأبدوا تأمي موضوعات الرسائل التي وافق عليها المجلس.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها احالة الاقتراح برغبة بشأن الاستفادة من خبرات المتقاعدين من مراحل تطويت جميع الوظائف في القنصليات والسفارات والمكاتب الصحية والثقافية في الخارج إلى لجنة منتمة لموارد البشرية للاختصاص، عملاً بنص المادة (58) من اللائحة الداخلية.

كما وافق على رسالة من النائب د. عبدالله الطريجي يطلب فيها عرض موضوع مناقشة لجنة مشاركة (الاسوال العامة للمادتين (50 و114) من الدستور و المواد (147 و148 و150) من اللائحة الداخلية واهمية معالجة هذه المخالفات ومنع تكرارها مستقبلاً مع التأكيد على الكفايات.

ووافق المجلس على رسالة من النائب د. عبدالعزيز طارق الصقعبي يطلب فيها صالح ثناب الطيري يطلب فيها تكليف لجنة شؤون التعليم و الثقافة و الارشاد بمجلس ومناقشة الاجراءات الوزارية لمعالجة العجز الثاني عشر في ظل جائحة (Covid-19). على أن تقدم تقريرها في هذا الشأن خلال اسبوعين من تاريخ الموافقة على الطلب.

ووافق المجلس على رسالة من النائب د. عبدالعزيز طارق الصقعبي يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة بالتدقيق في كفاءة وفعالية الإجراءات التي تقوم بها بلدية الكويت في اختيار الضبط والسيطرة على القسائم الصناعية والحرفية والزراعية والسكنية والتجارية والاستثمارية والفائد من استغلالها لما لذا غراض المخصصة لها وخلوها من المخالفات ومدى تناسب أوقاتج العقدية ومراحل التخطيط العمراني للدولة مع التطور العمراني السليم ومصلحة الدولة الاقتصادية.

وأجل المجلس البت في رسالة مجموعة من الاعضاء يطلبون فيها تشكيل لجنة مؤقتة تكون تنظر في لجنة الوزارية لمعالجة كورونا لتقييم الإجراءات الحكومة بتعلق دوري و تقديم التقارير العلمية بالاستعانة بالمتخصصين و ذوي الخبرة، لمدة أسبوع بناء على طلب الحكومة.

ووافق المجلس على رسالة من النائب عبدالعزيز الصقعبي يطلب فيها تكليف ديوان المحاسبة بحث و دراسة الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية المختلفة على الانتفاع بأراضي الدولة خصوصا الأراضي المؤجرة لغير وجه عادلة و مناسب هذه الرسوم مع قيمة الأراضي والإيرادات المتحققة من الانتفاع منها.

ووافق المجلس على رسالة من مجموعة من النواب يطلبون فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية و الاجتماعية والعمل بمجلس عدم تطبيق القانون المنظمي رقم 28 لسنة 1969 على الكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

كما وافق مجلس الأمة على رسالة من النائب د. عبدالعزيز الصقعبي بتكليف لجنة المرافيات بحث أسباب امتناع الهيئة العامة للرياضة عن صرف المكافآت الواردة في القرار الرقم (714) لسنة 2014 مع التأكيد على وجوب ادراج هذه المكافآت الكاملة الخاصة بعمرانية الهيئة.

الاختبارات الورقية

وأكد نواب خلال مناقشة بند الرسائل، رفضهم إجراء اختبارات الصف الثاني عشر في ظل اجواء ضبابة في الصفوف و طالبوا بتأجيل الاختبارات الورقية.

وتوضحوا أن هناك 50 ألف طالب وطالبة اعتمادوا على الدراسة أون لاين و لا يجوز تعريضهم للخطر.

وشددوا على رفضهم الاختبارات الورقية وان تكون الاختبارات أون لاين بما يراعاة الظروف التي فرضتها جائحة كورونا، مطالبين بتأجيل الاختبارات الورقية الى السنة المقبلة، واحمية التعامل الحذر في هذا الوضع والذي يضم 40 ألف طالب إضافة إلى الهيئة التدريسية معهم مشيرين إلى أن المسؤولية ستقع على عاتق وزير التربية والصحة.

واتفق النواب و وجوه نضارب قرارات لجنة كورونا في اقتصار مدة صلاة التراويح على ربع ساعة بينما تريد السماح لأربعين ألف طالب اجراء الاختبارات الورقية.

وفي موضوع آخر بين النواب ان الحكومة أتت ببرنامج هزيل بدلاً من تقديم خطة اصلاح اقتصادي مشيرين إلى أنه لا يعالج الحديث عن عجز الموازنة بعجلة هناك مساحات تتجاوز 31 مليون متر مربع ستوبا وإيرادات الحكومة منها طبون دينار فقط. مؤكدين اهمية تكليف ديوان المحاسبة بمحث هذا الأمر.

وقالوا ان الحكومة لم تطرح حتى اللحظة مصدر آخر لإيرادات غير النفط مشيرين إلى انه من غير المعقول ان تكون هناك رسوم بقيمة 100 فلس على اطلاق الدولة

طلب العزل

قال النائب بدر الملا: إنه في يوم الخميس، تقدم بطلب إعفاء رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ونحو اسطلاع الطلب، مضيفاً «فتله لم يدرج على جدول الأعمال».

وقال رئيس المجلس: ردا على النائب بدر الملا: إنه انتخب رئيساً رغم «الباركود» والضغوطات وطلب العزل غير لائحي.

ورد جدل بين عدد من النواب والرئيس الغانم حول لائحية عرض طلب النائب بدر الملا على المجلس، فاشار الغانم الى أن الطلب غير دستوري و غير لائحي ونحص المادة 92 من الدستور، حدد فقرة رئاسة المجلس، مستشهدا سؤال للمرحوم احمد الفوزان ورد الخبير الدستوري للمرحوم غنمان خليل غنمان الذي اكد انه لا يجوز عزل الرئيس الا بنص و لا وجد نص يجوز العزل.

وأكد الغانم انه لن يحجر على النائب الملا طلبه، مشيراً الى أن المرحوم عبدالعزيز المطر قدم استقالته من رئاسة المجلس احتجاجا على عدم تمكين نواب الحكومة من اداء القسم.

وعبر نقطة نظام استغرب النائب عدنان عبدالصمد مما يراد لها المجلس من خلال هذه الاحداث، مؤكدا انه لا يجوز لرئيس المجلس عرض هذا الطلب الذي يعد بدعة في العمل البرلماني، مستغربا صمت الحكومة من هذا الطلب و خاصة وزير العدل الا إلا عبدالله الرومي الذي يجب ان يكون له رأي من طلب عزل رئيس المجلس.

وأكد عبدالصمد أن الاستجوابات يعطيها بكون دستوريا و بعضها يكون غير دستوري لإبتعادها عن غايتها و طلب عزل رئيس المجلس غير دستوري وبدعة.

من جهته، قال وزير العدل وزير الدولة لشؤون المزاعة عبدالله الرومي: «تبادل وجهات النظر و نتمنى عدم الذهاب لخلاف جارح فيما بين الأخوان، مشيرا الى انه مع الاحترام للأخوة مقدمي للطلب لا بد من فتح بند ما يستجد من اعمال حتى يعرض، وفيما يخص الموضوع مع التقدير لذلك بعد الملا لا اجتهاد مع النص و هذا الطلب في الدبا باطل وخطأ والمضمون كذلك باطل وخطأ».

واكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ما ذهب اليه الوزير الرومي مشيرا الى ان هذا الطلب باطل ولا يجوز وقد يكون هناك اليوم من يختلف معي شخصيا لكن اذا اقر هذا الطلب سيفتح باب امتانية عزل الحكومة مع اي مجموعة نمانية آتي رئيس عقل وحتى عزل نائب طالما فتح الباب.

وانتقل المجلس للتصويت على فتح بند ما يستجد من اعمال لإدراج الطلب على جدول اعمال الجلسة من عدمه، وقض المجلس فتح بند ما يستجد من اعمال لإدراج طلب العزل بـ 32 صوتا من اصل الحضور 60 نائبا.

المقترضون والصندوق المالتيزي

وناقش مجلس الأمة في جلسته امس في بند الأسئلة البرلمانية عددا من القضايا في شأن اعداد المقترضين الكويتيين، والشراكة بين الهيئة العامة للاستثمار والصندوق المالتيزي، و الهيئات الحكومية التي صدر بشأنها قوانين خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ففي شأن عدد المقترضين اوزت مداخلات نيابية ان هناك 471 الف موطن مقترض من البنوك المحلية، بقيمة إجمالية للقروض والقوائد بلغت مليار و400 الف دينار، واعتبر نواب ان هذا امر خطير يستوجب تدخل الدولة لحله و حسم مشكلة القروض التي اثقلت كاهل المواطن الكويتي.

وفي شأن قضية الصندوق المالتيزي رأت مداخلات نيابية أن هذا الصندوق اصبح اليوم عبارة عن حقل الغام، معتبرة أن اي وزير سوف يرد على استئلتهم بالقول ان الاختيارات الوزاعة مطابقا وزير القريبة الغاء هذه الاختيارات.

وأكد النائب اساسة المشاور ان العملة الكويتية فقدت قيمتها و القدرة الشرائية لها انخفضت لذلك يجب النظر لفئة المقاعدين الذين انه من غير العقول ان تصل المكافآت الى 200 الف دينار وفي الوقت نفسه تعاني الدولة من العجز.

لجنة كورونا

وافق مجلس الأمة على طلب الحكومة تأجيل البت في رسالة من مجموعة من الاعضاء يطلبون فيها تشكيل لجنة مؤقتة تكون تنظر في لجنة الوزارية لمطوارئ كورونا لتقييم الإجراءات الحكومية بتنظ دوري، وتقديم التقارير العلمية بالاستعانة بالمتخصصين وذوي الخبرة، ولمدة أسبوع بناء على طلب الحكومة.

وفحص مجلس الأمة تقديم بند الاستجوابات على بند الأسئلة، بـ 32 صوتا، والموافقين 27، والحضور 59، وعلق الرئيس الغانم قائلاً: «احترام رأي الغالبية المجلس، وتعمل بند الأسئلة».

من جهته قال رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، في مداخلة له في جلسة مجلس الأمة اليوم: «بق في ما سمع وزير من خلاء المداسات محل دبيو فراطتنا و مستورنا»، مضيفاً: «أنا من يحترم الضوابط ولن اساهم بأمس في الديمو فراطية».

برنامج الحكومة

اكد النائب مرزوق الخليفة أن الحكومة في «برنامجها المعيب» لم تتطرق للتقشف الرقمية والتطوير، مستغربا كيف تريد ان تستقطب مستثمرين اجانب و لا تملك التقنية الرقمية.

من جانبه اكد النائب عبدالعزيز الصقعبي رفض المساس في جيب المواطن في ظل عجز الدولة عن توفير مصادر دخل بديلة.

من جهته رفض النائب سعدون حماد الاختيارات الوزاعة مطالبا وزير التربية الغاء هذه الاختيارات.

وأكد النائب أساسة المشاور ان العملة الكويتية فقدت قيمتها و القدرة الشرائية لها انخفضت لذلك يجب النظر لفئة المقاعدين

الخالد: نحن نضع يدنا مع الأغلبية لتصحيح المسار ولن نشارك في تدمير ما أسسه الأولون

الرومي: طلب إدراج عزل الرئيس.. خطأ ولا يجوز التصويت عليه

الصقعبي: لا يمكن أن نفرض ضريبة على المواطن.. والشركات ما تدفع فلسا واحدا لخزينة الدولة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	٤	٤٧٤٥

الجريدة

مجلس الامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

المقاطع: سلطة مجلس الأمة في عزل رئيسه أو إعفائه مستمدة من الدستور

في دراسة ناقشت البنود الدستورية واللائحية وموجبات المساءلة

د. محمد المقاطع

أكد الخبير الدستوري د. محمد عبدالمحسن المقاطع أن سلطة مجلس الأمة في عزل رئيسه مستمدة من أحكام الدستور، وأن عزل رئيس المجلس يحتاج إلى ذات الأغلبية التي قررت انتخاب العضو لمنصب رئيس مجلس الأمة. ورأى المقاطع، في دراسة له، أن خلو النصوص المقررة للعزل لا يعني عدم جواز قيام المجلس بذلك، لأن الحظر هو ما يتطلب نصاً يقرره، وهو الأمر المنتفي في حالة عزل أو إعفاء الرئيس من منصبه، بناء على موافقة المجلس، وفيما يلي نص الدراسة:

> يجب أن يكون الرئيس باراً بقسمه الوارد في المادة 91 من الدستور

إن سلطة مجلس الأمة في عزل رئيسه مسألة جوهرية وينبغي تناولها من حيث أساسها سواء كان ذلك بالنصوص الدستورية أو القانونية ذات العلاقة بالموضوع أو بالمبادئ العامة للقانون، أو كان بالقواعد الأصولية العامة، وهي تتعاضد جميعها بعضها مع بعض في تشييد وبيان السند والأساس الذي يحكم الموضوع، وما قد يستمد ...

> المادة 21 من لائحة المجلس حددت أسباب خلو المنصب ويجوز أن يكون من بينها الاستقالة والعزل

> الأغلبية اللازمة لعزل الرئيس هي ذات الأغلبية المقررة لانتخابه ويجب أن تكون إرادة النواب واضحة بذلك

اللائحة الداخلية

كما تضع المادة 117 نصا عاما، بأن "يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل في المجلس ولجانه وأصول المناقشة والتصويت والسؤال والاستجواب وسائر الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور. وتبين اللائحة الداخلية الجزاءات التي تقرر على مخالفة العضو للنظام أو تخلفه عن جلسات المجلس أو اللجان بدون عذر مشروع".

في حين تنص المادة 28 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن "يختار مجلس الأمة في أول جلسة له، ولمثل مدته، رئيسا ونائب رئيس من بين أعضائه، وإذا خلا مكان أحد منهما، ...

> المنع هو الذي يحتاج إلى نص صريح يقرره وعدم ذكر العزل في صلب النص لا يعتبر حظراً

سلطة العزل... وإجراءاته

من جماع ما تقدم في هذه الدراسة المختصرة بشأن أسس وأسانيد إعفاء رئيس مجلس الأمة أو عزله من منصبه، فإننا نخلص إلى أن النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بموضوع اختصاصات مجلس الأمة وسلطته في عزله أو إعفائه من منصبه تمدنا بأساس قانوني رصين بشأن مكنة مجلس الأمة في إعفاء رئيسه أو عزله، وهو ما تتعاضد بشأنه كل النصوص الدستورية واللائحة الواردة في هذه الدراسة، لتتكامل بأحكامها ونصوصها المتفرقة، ولتشييد سند واضح في مكنة وقدرة المجلس على عزل رئيسه، ويساند ذلك القواعد القانونية العامة والقواعد الأصولية التي تعزز هذه المكنة وتؤكد وجودها.

وعليه، فإنّ لمجلس الأمة اختصاص وسلطة عزل رئيسه أو إعفائه، وهو يستلزم تقديم طلب بذلك من عدد لا يقل عن 10 أعضاء ليدرج على جدول أعمال المجلس، ثم تتم مناقشة الطلب، ويتاح للرئيس إبداء وجهة نظره بوقت كاف وبشكل عادل، من خلال وجوده بقاعة المجلس لا من منصة الرئاسة، وبعد سماع وجهة اثنين مؤيدين واثنين معارضين للاقتراح على الأقل، ثم يتم عرض الموضوع للتصويت، ولا يعتبر قرار عزل الرئيس صحيحا إلا إذا حصل على أغلبية الأعضاء الحاضرين وفقا للمادة 92 من الدستور، فإنْ لم يحزْ تلك الأغلبية يعد الطلب مرفوضا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٤-١٤	٦	٤٧٠٧

الراي

مجلس الامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المجلس رفض فتح بند «ما يُستجد من أعمال» لإدراجه

الرومي: طلب «عزل الرئيس» باطل وخطأ في المبدأ والمضمون

| كتب فرحان الشمري ووليد الهولان |

سقط طلب «عزل رئيس مجلس الأمة من منصبه» الذي تقدم به النائب الدكتور بدر الملا ووقع عليه عدد من النواب، بعدما رفض المجلس فتح بند ما يستجد من أعمال لإدراجه، وسط تأكيدات نيابية وحكومية على أن الطلب غير لائحي ولا دستوري، من حيث المبدأ والمضمون.فوسط سجال نيابي، تم الاحتكام إلى التصويت، فرفض المجلس فتح بند ما يستجد من أعمال، بـ 32 مقابل 28 من أصل الحضور البالغ 60 عضواً.

وفي بداية النقاش، قال النائب الدكتور بدر الملا «للمرة الأولى يقدم طلب عزل الرئيس، وهو مرزوق الغانم ولا يوجد خلاف شخصي معه، وانما عندما يكون هناك تجاسر على اللائحة اقدم طلب العزل»

فاعترض الغانم على كلامه وبعد جدل بين عدد من النواب والرئيس حول لائحية عرض الطلب على المجلس، اكد الغانم ان الطلب غير دستوري وغير لائحي، ونص المادة 92 من الدستور حدد فترة رئاسة المجلس، مستشهداً بسؤال للنائب الاسبق المرحوم احمد الفوزان، ورد الخبير الدستوري المرحوم عثمان خليل عثمان الذي اكد انه لا يجوز عزل الرئيس الا بنص ولا يوجد نص يجيز العزل.

وشدد الغانم على انه لن يحجر على النائب الملا طلبه، مشيراً الى ان رئيس المجلس الأسبق المرحوم عبدالعزيز الصقر قدم استقالته من رئاسة المجلس احتجاجاً على عدم تمكين نواب الحكومة من اداء القسم.

> **الغانم:**
> **سيفتح الباب للحكومة لتعزل مع مجموعة نيابية أي رئيس أو نائب**
>
> **عبدالصمد:**
> **لا يجوز عرض الطلب لأنه بدعة في العمل البرلماني**

وعبر نقطة نظام، قال النائب عدنان عبدالصمد «أستغرب مما يراد لهذا المجلس من خلال هذه الأحداث، فلا يجوز لرئيس المجلس عرض هذا الطلب الذي يعد بدعة في العمل البرلماني، كما أستغرب صمت الحكومة من هذا الطلب، وخاصة وزير العدل الاخ عبدالله الرومي الذي يجب ان يكون له رأي من طلب عزل رئيس المجلس، وحتى الاستجوابات بعضها يكون دستورياً وبعضها يكون غير دستوري، لابتعادها عن غاياتها، وطلب عزل رئيس المجلس غير دستوري وبدعة».

وعقّب الملا قائلاً إن «المجلس التأسيسي تحدث على مدة رئاسة المجلس، لكنه لم يصوت على رأي الخبير الدستوري انذاك، بعدم جواز العزل والخبير الدستوري ابدى رأياً ونحن لنا رأي».

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي «نتبادل وجهات النظر ونتمنى عدم الذهاب لكلام جارح فيما بين الاخوان». مشيراً الى انه «مع الاحترام للاخوة مقدمي الطلب لابد من أن يفتح بند ما يستجد من اعمال حتى يعرض، وفي ما يخص الموضوع مع التقدير للاخ بدر الملا، فلا اجتهاد مع النص، وهذا الطلب في المبدأ باطل وخطأ، والمضمون كذلك باطل وخطأ».

واكد الغانم ما ذهب اليه الوزير الرومي، مشيراً الى ان «هذا الطلب باطل ولا يجوز وقد يكون هناك اليوم من يختلف معي شخصياً، لكن اذا اقر هذا الطلب سيفتح باب امكانية عزل الحكومة مع اي مجموعة نيابية لأي رئيس مقبل وحتى عزل نائب طالما فتح الباب».

وانتقل المجلس للتصويت على فتح بند ما يستجد من اعمال لإدراج الطلب على جدول أعمال الجلسة، فتم رفض الطلب.

الخالد يتابع مجريات الجلسة وحمد جابر العلي يطلع على ملف أمامه (تصوير أسعد عبدالله)

تصوير خلال الجلسة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	٥	١٥١٤١

القبس

مجلس الأمة

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

خلف بابي على الفضة لصنع التصويت والخرس يحاول إزالة الثوب

بأغلبية 33 صوتاً

المجلس يثبت تأجيل «استجوابات الخالد»

أحمد عبد الستار وفهاد الشمري

في جلسة سيطرت عليها المشاحنات والسجالات، وتبادل الاتهامات، ثبت المجلس قرار تأجيل استجوابات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، الذي انبذه في جلسة 30 مارس الماضي، حيث رفض بأغلبية 33 عضواً من أصل 60 الطلب الذي تقدم به نواب، أمس، بإلغاء قرار التأجيل.

وخلال التصويت على الطلب حاولت مجموعة كبيرة من النواب منع التصويت، على الطلب، وإجبار رئيس الوزراء على صعود المنصة، وتجمعوا حول منصة رئاسة مجلس الأمة لمنع استمرار التصويت، وتدخل خرس المجلس في محاولة لإزالة النواب من المنصة، وأحاطوا الأمين العام لمجلس الأمة إلى أن اكتمل التصويت، وسط حالة من الصخب والمشاحنات بين النواب، كادت تتطور إلى اشتباك بالأيدي.

من جانبه، أكد سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد أنه هو من يحترم الدستور واللوائح وما زال عند كلامه، لكن وفق ضوابط، معربا عن أمله «لما اسمعه واري من هذه الممارسات بحق دمهوقراطينا ودستورنا ولن أساهم بالمس في دماء مسيرتنا الديموقراطية».

وأضاف الخالد: «ليس معقولا تقديم استجوابات خارج إطار الضوابط الدستورية، وما معلنوه في أول جلسة بالتصويت هل هذا منطقي ودستوري؟ استجوابات تلو الاستجوابات بصرح أحد النواب، ولن أشارك في دماء مسيرتنا الديموقراطية، وسنمضي بدءا مع الأغلبية لتصحيح المسار، ولن نشارك في تدمير مسيرة 60 سنة من الديموقراطية التي بناها الآباء والأجداد بهذه الممارسات».

وكان مجلس الأمة قد أسقط طلبا بعزل رئيس مجلس الأمة، بعد رفض المجلس فتح بند جا بمسند عن أعمال الإرهاب طلب العزل بأغلبية 32 صوتا من أصل الحضور 60 نائبا.

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العادية في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر أمس و«لا» الإمين العام اسماء الحضور.

واعترض النائب بدر الملا على عدم إدراج الطلب الذي تقدم به بشأن إلغاء رئيس مجلس الأمة من منصبه، على جدول أعمال الجلسة، وقال الرئيس الغانم: سأرد على هذا الموضوع واعطيك فرصة للرد.

ثم انتقل المجلس إلى بند التصديق على مضبطة جلسة 30 مارس الماضي.

واعتبر النائب ثامر السويط ان ما حدث خلال الجلسة جريمة شهدها الشعب الكويتي، مخاطبا الرئيس الغانم «أي خروج عن اللائحة احملك انت شخصيا المسؤولية».

وقال النائب خالد العتيبي: تم التصديق في الجلسة السابقة على مضبطة جلسة الاثنين وسنبها مع المضابط وما حصل لدينا.

ورد الرئيس الغانم: «الاسم اني صادتو، ولا يجوز يا ثامر ان اخطئ، والمرجع حق واسقاط الطلب كان من المجلس».

ووافق المجلس على المضبطة السابقة (30 مارس) بأغلبية 32 مقابل رفض 25.

جدل عزل الرئيس

وشهدت الجلسة جدلا على طلب عزل رئيس مجلس الأمة، وسعى النائب بدر الملا، للمرة الأولى يقدم مجلس الأمة طلبا فيه عزل الرئيس، وهذا أمر مطلقي.

وأكد الرئيس الغانم «ان الطلب غير دستوري وغير لائحي، ونص المادة 93 من الدستور، حدد فترة رئاسة المجلس، وانا انتخبت رئيسا رغم المبارقوه والخصوصات، وقلمينا ان نحتكم إلى الأغلبية»، مستفسرا: سؤال لمن هو احد النواب، ورد الخبير الدستوري المرحوم عثمان خليل عثمان، الذي اكد انه لا يجوز عزل الرئيس الا بنص ولا يوجد نص يجوز لعزل.

وأحد النائبة انه لن يحجر على النائب الملا طلبه.

الخالد مهاجماً ممارسات النواب

مشيرا إلى ان الوجوه عبدالعزيز الصقر قدم استقالته من رئاسة المجلس، «لتشجيعا على عدم تمكين نواب الحكومة من اداء القسم.

وقال النائب عبدالله العدنان: عبدالحميد: مثلما من السلوم المتعامل في المجلس، ولمس من هفك لاجل الرئيس، ان شرح طلب عزل الرئيس، الحد بدعة دستورية، والطلاصة لا يجوز عرض هذا الموضوع لانه غير دستوري، وتطلب من الحكومة اللي ساعة ان تقول رايها، ووزير العدل عليه ان يقول هل هذا الطلب دستوري ام غير دستوري!.

وبعد تاكيد وزير العدل عبدالله الرومي على عدم لائحية الطلب، وضرورة فتح بند ما يستجد من اعمال اطرحه، انتقل المجلس للتصويت على فتح بند ما يستجد من اعمال لإدراج الطلب على جدول اعمال الجلسة من عدمه، ورفض المجلس فتح بند ما يستجد من اعمال لإدراج طلب العزل، بـ 32 صوتا من اصل الحضور 60 نائبا.

- تبادل اتهامات.. سجالات.. واحتلال للمنصة لمنع التصويت
- الغانم: انتخبت رئيساً رغم «الباركود» والضغوط
- الخالد: لن أشارك في تدمير مسيرتنا الديموقراطية
- إسقاط طلب «عزل الرئيس» بالأغلبية

تأجيل استجوابات الخالد

ونص الطلب الذي صوت عليه مجلس الأمة أمس بالغاء قرار تأجيل استجوابات رئيس الوزراء الذي صدر عليه المجلس في جلسته الثانية

ورفع الطلب النواب بدر الحميدي وفيصل الديحاني وسيرزل العنيفة وفايز الجمهور وأسامة الشاهين ومحمد الطبطبائي ومبارك الهرز ومحمد الراجحي وسعود بوصليب وأحمد مطيع

كيف بدأت.. وانتهت؟

- بدأت جلسة الأمس «مشحونة» وانتهت كذلك، بدب الخلاف على مواضيع شتى، بداية من التصديق على مضبطة الجلسة الماضية التي صدق فيها المجلس على مضبطة الجلسة الافتتاحية، وصولا لمقترحات وتأسيس على اعضاء منحنين رئيس الوزراء صباح الخالد، وإسقاط عضوية أعضاء، وطلب عزل رئيس مجلس الأمة، وانتهاء بالاحتكاكات التي كادت تتطور لاشتباك بالأيدي على منصة الرئيس عند التصويت على طلب بإلغاء قرار تأجيل استجوابات الخالد.
- وعند انشغال مجلس الأمة إلى بند الاستجوابات تسارعت الأحداث كالتالي:
- المجلس بدأ باستجواب وزير الصحة، ونواب يختبرون البدء باستجوابات الخالد.
- هدوء نيابي حذرة على رئيس مجلس الأمة والوزراء من نواب ينتهي عدالتهم الكندري ومحمد العطبي.
- رئيس الحكومة يطلب الكلام ويوجه انتقادات شديدة اللهجة «لممارسات تدمير الديموقراطية من قبل نواب».
- مقاطعة نيابية للخالد وجوهم بصوت: اصمد الصفة وواجه استجوابات.
- المجلس يصوت على طلب بإلغاء قرار تأجيل استجوابات الخالد المنعقد الجلسة الماضية 30 مارس/.
- محمد الصقر مهمساً بكفير صوت: هذا التصويت ما راح يمشي.
- احتشاد نيابي أمام منصة الرئاسة لمنع التصويت، وإجبار الخالد على صعود المنصة.
- خرس مجلس الأمة يتدخل لإزالة النواب وإحاطة الأمين العام ليستتم التصويت.
- الخرس يمنع النائب محمد الهرشاني من الاشتباك مع نائب محمد الصقر.
- العاشر ما في شي راح يمشي بالقوة.
- إعلان نتيجة التصويت على الطلب بتثبيت قرار إلغاء الاستجوابات.. ورفع الجلسة وسط صخب نيابي.

خلاف عدم تقديم بند الاستجوابات

بعد الشهود بعدد الرسائل الواردة بـ10 رسم مجلس الأمة طلبا بتقديم بند الاستجوابات على ما عداه وصوت المجلس برفض الطلب لكن النائب حسن جوهر اعترض واعتبر التصويت غير صحيح، وان الرافضين على تقديم الاستجوابات 30 تم تساهل النائب شعيب المويزري مع الرئيس الغانم راهبد التصويت على طلب سماه بالاسم ورفض المجلس تقديم بند الاستجوابات على بند الاستئناف بأغلبية 32 صوتا، والرفض 27.

الرومي: طلب عزل رئيس المجلس باطل

تعقيبا على الجدل الدائر بشأن طلب عزل رئيس مجلس الأمة، شدد وزير العدل وزير الدولة لشؤون الرئاسة عبدالله الرومي على أن الطلب «باطل وخطأ وفي المضمون كذلك باطل وخطأ».

وقال الرومي: «نتمنى عدم استخدام الكلام الجارح فيما بين الأخوان، ومع الاحترام للأخوة مقدمي الطلب لابد من فتح بند ما يستجد من أعمال حتى يعرفني، وفيما يخص الموضوع مع التقدير للإخ بدر الملا لا اعتقد «ده الس» وهذا الطلب في المبدأ باطل وخطأ والمضمون كذلك باطل وخطأ»، مشيرا إلى أن الرئيس منذ أربع سنوات ولا يوجد نص يشير إلى عزل عضو أو الرئيس من منصبه».

أحداث الجلسة الافتتاحية

طلب النائب بدر الملا الاطلاع على تقرير مكتب المجلس بإحالة أحداث الجلسة الافتتاحية إلى النيابة: «وهل إجراءات سلمية؟». فرد الرئيس الغانم: «الحالة تحدث وما عندنا شيء نخفف منه، وربي عز بما ما عندنا مشكلة وعدد الغراصة يا دكتور».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	٥	١٠٧٣

الكويتية
صوت الكويت

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مصر تحتجز السفينة الجانحة «إيفر غيفين» بأمر قضائي لحين سداد 900 مليون دولار

أقرت محكمة مصرية ، الحجز التحفظي على سفينة «إيفر غيفن»، التي جنحت في قناة السويسلمدة 6 أيام.

ووفقاً لطلب الحجز المقدم من هيئة قناة السويس؛ أصدرت محكمة الإسماعيلية الاقتصادية، فيمصر، الاثنين، أمراً بالحجز التحفظي على السفينة بعد جنوحها وتعطيل حركة الملاحة بالقناة،وتتوقف حالياً في منطقة البحيرات المرة بالإسماعيلية.

وبموجب ذلك الأمر سيتم التحفظ على السفينة قضائياً بوضعها تحت سلطة المحكمة ومنعالشركة المشغلة لها من التصرف فيها تصرفاً يضر بمستحقات هيئة قناة السويس لديها، ومنعهاأيضاً من القيام بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج السفينة من تحت سلطة الهيئة لحينسداد ما عليها من مستحقات، نقلاً عن صحيفة «الشروق» المصرية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة، أنه من المقرر توجه محضرو محكمة الإسماعيلية الاقتصاديةإلى مكان توقف السفينة بالبحيرات المرة لإخطار طاقم السفينة بالقرار والسير في إجراءاتتنفيذه. وأقامت هيئة قناة السويس طلباً أمام المحكمة لتوقيع الحجز التحفظي على السفينة لحين سدادمبلغ مقداره 900 مليون دولار تمثل جملة المبالغ المقدرة للهيئة لدى الشركة المشغلة للسفينة، حيثيمثل ذلك المبلغ مقابل إجراءات الإنقاذ والصيانة التي أجرتها طواقم الهيئة للسفينة وتكاليفتعطيل حركة الملاحة بقناة السويس من قبل السفينة المتحفظ عليها، والتي تستند الهيئة فيتقديرها للرسوم الواردة في لائحة الإرشاد المعمول بها داخل هيئة قناة السويس.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	١٤-٤-٢٠٢١	٧	٢٤٧٣

وفيـــات

الوفيات

- **سعد سالم نفاع العنزي**، 28 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 66665545
- **إبراهيم عباس محمد بهزاد**، 67 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 56665082
- **مبارك عويد مبارك الرشيدي**، 60 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 96979003، 96658669
- **ناصر محمد عبدالرزاق اللهو**، 51 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 98834412، 99337097
- **نوال شلال دردوح**، 72 **عاماً**، (شيعت)، تلفون 65520301
- **حفصة عايد الظفيري**، **عام واحد** ، (شيعت)، تلفون: 99606012
- **زمله عبدالله هادي العجمي**، **زوجة / عبدالله عياف عبدالله العجمي**، 59 **عاماً**، (شيعت)، تلفون: 99888515، 99716976
- **جراح صلاح إبراهيم العمران**، 34 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 60060609، 94198912
- **أحمد محمد عبدالله الكندري**، 65 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 99990244، 99915776
- **أسامة يعقوب علي غضنفر**، 39 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 97999027
- **أمل سعد مطلق الساقان**، **زوجة/ ناصر محارب المحارب**، 66 **عاما**، (شيعت)، تلفون: 99955792، 99059097
- **غلوم محمد جعفر**، 100 **عام**، (شيع)، تلفون: 66026060، 99026060
- **يحيى حاجي حسين كراشي**، 62 **عاماً**، (شيع)، تلفون: 99080383، 99816710، 99040341
- **مريم عبدالمحسن محمد الوهيب**، **زوجة/ عبدالله يعقوب اليتامى**، 66 **عاماً**، (شيعت)، تلفون: 99013778، 66796262، 60998669

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»